Journal of Accounting and Financial Studies (JAFS) مجلة دراسات محاسبية ومالية
VOL.19, ISS.67, YEAR.2024 P-ISSN: 1818-9431, E-ISSN: 2617-9849

The role of the adequacy of the owned capital in attracting bank deposits (An applied study of a group of commercial banks listed in the Iraq Stock Exchange)

Asst.Lect.Salam Idan Mrzooka
Al-Furat Al-Awsat Technical University- Karbala Technical Institute
Salam.mrzook@atu.edu.iq

Asst. Lect. Mustafa Hassan Ali
Al-Furat Al-Awsat Technical University- Karbala Technical Institute
Mustafa.malk@atu.edu.iq

Received:-9/1/2024 Accepted: 7/3/2024 Published:30/6/2024

Abstract:

The bank's capital is considered an essential element when establishing a commercial bank, as it is the main source of funding for all the bank's assets. In addition, it plays a crucial role in safeguarding the bank from operational or investment losses, as well as protecting customers' deposits from unexpected losses that the bank may incur. Based on this premise, the idea of the research began by elaborating on the concepts of owned capital in detail, as well as highlighting the importance of attracting deposits for commercial banks and the relationship between owned capital and deposit attraction in the bank. The research was limited to the indicators of capital adequacy ratio (capital to total assets, capital to total loans, and capital to total deposits) as independent variables, considering these indicators as the fundamental pillars on which depositors base their decisions to deposit their funds in commercial banks. The dependent variable was the total bank deposits during the research years. By adopting two banks, Babylon Commercial Bank and Iraqi Commercial Bank, as a purposive sample for the research and a time series spanning five years (2018-2022), the researcher assumes that there is a strong and statistically significant relationship and impact between the independent and dependent variables, and attempts to prove it using financial and statistical analysis. The researcher reached a set of conclusions, the most important of which is that the capital adequacy ratio to total deposits is the most influential indicator in attracting depositors' funds, as the primary demand of depositors is to provide sufficient protection for their funds during financial crises. There was also a set of recommendations, the most important of which was to strengthen the relationship between commercial banks and customers in order to ensure customers' trust and attract their deposits by using all necessary means of attraction .

Keywords: capital adequacy, attracting bank deposits.

دور ملاءة راس المال الممتلك في جذب الودائع المصرفية
(دراسة تطبيقية لمجموعة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية)

م.م. سلام عيدان مرزوك
جامعة الفرات الاوسط التقنية/ المعهد التقني كربلاء

م.م. مصطفى حسن علي
جامعة الفرات الاوسط التقنية/ المعهد التقني كربلاء

المستخلص:

يعتبر راس المال الممتلك في المصرف من العناصر الاساسية عند تأسيس المصرف التجاري لأنه الممول الاساسي لكافة موجودات المصرف ، بالاضافة الى المهمة الاساسية التي يضطلع بها، اذ يمثل خط الصد الاول في حالة تعرض المصرف الى خسائر تشغيلية او استثمارية. وكذلك يساهم في حماية ودائع العملاء من الخسائر الغير متوقعة التي يتعرض لها المصرف، من هذا المنطلق بدأت فكرة البحث ببيان مفاهيم راس المال الممتلك بالتفصيل وكذلك ابراز اهمية جذب الودائع بالنسبة للمصارف التجارية وماهي العلاقة بين راس المال الممتلك وجذب الودائع في المصرف وهل هناك تأثير واضح لراس المال الممتلك على

جذب ودائع الجمهور. واقتصر البحث على مؤشرات الملاءة المالية(حقوق الملكية الى مجموع الموجودات وحثوث الملكية الى مجموع القروض وحقوق الملكية الى مجموع الودائع) كمتغير مستقل باعتبار هذه المؤشرات هي الركائز الاساسية التي يبني عليها المودعين قراراتهم بإيداع اموالهم في المصارف التجارية اما المتغير التابع فهو مجموع الودائع المصرفية خلال سنوات البحث. وباعتماد مصرفين هما (مصرف بابل التجاري والمصرف التجاري العراقي) كعينة قصدية للبحث وسلسة زمنية امتدت خمس سنوات (2018–2022) . وينطلق الباحث من فرضية ان هناك علاقة ارتباط وأثر قوية وذات دلالة معنوية بين المتغير المستقل والمتغير التابع ومحاولة اثباتها باستخدام التحليل المالي وكذلك التحليل الاحصائي. وقد توصل الباحث الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها ان مؤشر نسبة راس المال الممتلك الى مجموع الودائع هو المؤشر الاكثر تأثيرا على جذب اموال المودعين كون المطلب الاول للمودعين هو توفير الحماية الكافية لاموالهم في اوقات الازمات المالية . كذلك كانت هناك مجموعة من التوصيات اهمها توطيد العلاقة بين المصارف التجارية والزبائن بما يضمن ثقة الزبائن بها في سبيل جذب ودائعهم باستخدامة كافة الوسائل الضرورية للجذب.

الكلمات المفتاحية: ملاءة راس المال ، جذب الودائع المصرفية.

المقدمة introduction

تكمن أهمية المصارف من خلال دور الوساطة الذي تلعبه بين المودعين والمقرضين من جهة وبين المصرف من جهة اخرى وبالتالي استثمار هذه الأموال في المشاريع المختلفة مقابل تقديم الخدمات المصرفية المختلفة اذ تم التركيز على ملاءة راس المال الممتلك وتم تسلط الضوء عليه بشكل أساسي لكونه يعلب الدور الابرز في تكوين النشاط المصرفي وتوسعه وكذلك يعتبر راس المال الممتلك خط الدفاع الاول في توفير الحماية لأموال المودعين وتأمينها تجاه المخاطر المصرفية التي قد يتعرض لها المصرف وذلك بسبب الانخفاض في قيمة أي عنصر من عناصر الموجودات , وعدم وجود مخصص مناسب يستوعب هذا الانخفاض , في حين دوره الرئيسي في تمويل الموجودات الثابتة ولاسيما الاهمية النسبية للموجودات الثابتة صغيرة مقارنة بحجم مجموع موجودات المصرف وبما ان المصارف التجارية لها الدور الاساسي في تمويل المشاريع الاستثمارية والخدمية في الاقتصاد المحلي للبلد فهنا يجب ان تركز هذه المصارف على مصادر تمويلها كي تستطيع الاستمرار في هذا الدور والمعروف ان اهم مصدر لتمويل المصارف التجارية هي الودائع بمختلف انواعها لذا نجد ان المصارف التجارية تتسابق في ابتكار وسائل لجذب اموال المودعين والتي من اهمها هو ملاءة راس المال المصرفي الذي يلعب الدور البارز والاهم لدى المودعين للتامين على ودائعهم .

المبحث الاول/ منهجية البحث

اولا: منهجية البحث

1– **مشكله البحث Research problem**:– يمثل راس المال الممتلك العنصر الرئيسي في المصارف لتحقيق الملاءة المالية وحمايته من المخاطر والخسائر غير المتوقعة لهذا فكلما كبر حجم المصرف وتوسعت نشاطاته تطلب ذلك تدعيم راس المال الممتلك وحيث ان زيادة راس المال المصرفي يعني زيادة الامان للمودعين من خلال زيادة تدعيم خط الدفاع الاول لاموالهم وعليه نلاحظ ان هناك مشكلة عامة في البنوك التجارية الخاصة في العراق وهي ضعف الودائع لديها مقارنة بحجم راس المال اذ يمكن توصيف مشكلة البحث من خلال الإجابة على التساؤل الاتي:–

–هل ان زيادة الملاءة المالية في المصارف يؤثر في قرارات المودعين في ايداع الاموال في المصارف التجارية ؟

2 –**أهمية البحث Research importance** تبرز أهمية البحث في الاتي :_

أ– انه يسلط الضوء على موضوع مهم وازدادت أهميته بعد زيادة دور المصارف التجارية كعنصر رئيسي في التنمية الاقتصادية.

ب– يرتبط بقطاع مهم هو قطاع المصارف التجارية التي أصبحت تشكل الجزء الاكبر في القطاع العراقي

ت– له علاقة مهمة وذات تأثير مباشر على قرارات المودعين باعتباره أحد الركائز المهمة لعمل المصارف التجارية

ث– له علاقة مهمة بشريحة المستثمرين والمقترضين اذ تعتبر اموال الغير هي المصدر الاساسي لتمويل مشاريعهم بالدرجة الاولى فكلما زادت ودائع المصرف كلما زادت معها فرص منح القروض لهم .

3– **اهداف البحث Research Objectives**

أ– توضيح مفهوم واهميه ملاءة راس المال الممتلك في المصارف التجارية.

ب– توضيح اهميه جذب الودائع للمصارف التجارية باعتبارها المصدر الاساسي والاكبر للتمويل.

ج– يسعى البحث لمعرفة طبيعة علاقة الارتباط والاثر بين المتغير المستقل والمتغير التابع المستخدم في البحث.

4– **فرضيات البحث** Hypotheses:– الفرضيه الرئيسيه للبحث

(هناك علاقة ارتباط وأثر ذو دلاله معنوية بين مؤشرات الملاءة المالية وجذب الودائع)

5– منهج البحث Research Method

أ– **الجانب النظري** : اعتمد الباحثان على المنهج الاستقرائي، والمنهج الوصفي التحليلي من خلال الاعتماد على الكتب والاطاريح والبحوث والتقارير والتعليمات التي لها صلة موضوع البحث.

ب– الجانب العملي : اعتمد الباحثان على المنهج التحليلي في تحليل البيانات المالية باستخدام البرنامج الاحصائي Spss.

6–مجتمع وعينة البحث:– تتضمن الحدود المكانية للبحث المصارف التجاريه الخاصه المدرجه في سوق العراق للاوراق الماليه . اما عينة البحث هي (مصرف بابل التجاري – المصرف التجاري العراقي).

7– **مصادر البحث Research sources:**– استعان الباحثان بمجموعه من المصادر العربيه والاجنبيه من كتب ورسائل واطاريح وكذلك شبكه الانترنت لتعزيز الجانب النظري للبحث .

المبحث الثاني / الإطار النظري للبحث

اولا: مفهوم راس المال الممتلك–: يعد راس المال العمود الفقري في المصرف، كون يعتبر حماية لأموال المودعين والمقرضين وتأمينها تجاه الخسائرالتي قد تتعرصد لها المصارف، من جهة اخرى يقوم بدور رئيسي إلى حد ما في تمويل الموجودات الثابتة ولاسيما الاهمية النسبية للموجودات الثابتة صغيرة . (Al-Obaidi, 2014, p. 15)

وقد وردت عدة تعاريف لرأس المال، وبطرق عديدة؛ فرأس المال بالمنظور الاقتصادي (Economic Capital) هو مبلغ رأس المال المطلوب لغرض مواجهة المخاطر. أو مردود رأس المال المعدل على أساس المخاطر). من جهة اخرى عرف رأس المال بأنه "الأسهم المدفوعة والفائض والأرباح غير الموزعة، واحتياطيات المصرف، ويطلق عليها حق الملكية. وتضاف إليه (المخصصات) التي يمنحها المصرف لمواجهة الخسائر المتوقعة في أنشطة المصرف الخاصة بالاستثمار والإقراض" (Abdel Hamid, 2000, p. 50)وهناك من يرى أن لرأس المال مفهومين :المفهوم الضيق المتمثل بالأسهم المدفوعة مضافاً إليها الأرباح المحتجزة. وكذلك المفهوم الواسع لرأس المال بأنه (مجموع قيم الأسهم العادية والممتازة المدفوعة من قبل المؤسسين والمساهمين، في بداية حياة المصرف وأي إضافات أو تخفيضات قد تطرأ عليه في وقت لاحق).

ثانيا: وظائف راس المال الممتلك:–يعد راس المال الممتلك وسيلة لحماية أموال المودعين والمقرضين من أي خسارة غير متوقعة مما يعزز ثقة الجمهور بالمصرف ومن هنا تنطلق الوظائف الاساسية لراس المال الممتلك في الاتي

(Muhammad, Baban, Mathal , & Fadel, 2013, p. 72)

1–حماية لأموال المودعين:–تعتبر هذه الوظيفة من اهم الوظائف لراس المال الممتلك لحماية اموال المودعين من أي خسارة غير متوقعة محتمل ان يتعرض لها المصرف لان المصارف بشكل عام تعمل ضمن بيئة تتعرض الى درجة عالية من عدم التأكد الأمر الذي ينشا تعرضه الى مخاطر متنوعة .

2- **الوظائف التشغلية:**- يوفر راس المال الأموال التي يحتاجها المصرف للحصول على رخصة التنظيم وتشغيلها قبل الحصول على الأموال من مصادر أخرى وان المؤسسة الجديدة تحتاج الى الأموال للبدء في الحصول على تسهيلات الارض » البناء ، شراء معدات.الخ إضافة الى تعيين الموظفين قبل الافتتاح.

3- **تمويل المباني والتجهيزات الرأ سمالية التي يستخدمها المصرف:** لا تمول هذه البنود بواسطة الودائع لكنها تمول من خلال راس المال المدفوع ؛ هو البند الذي لا يتم أدائه الا عند تصفية المصرف (Al-Obaidi, 2014, p. 121)

4-**تمويل النشاط الاقراضي والاستثماري:**-يعد راس المال كل مايمتلكة المصرف عند بداية التأسيس عن طريق رأس المال المدفوع والتي تكون بنوعين اما اصول ثابتة او نقدية يمكن عن طريقه القيام بالنشاط المصرفي (Muhammad, Baban, Mathal , & Fadel, 2013, p. 93)

ثالثا: مكونات راس المال الممتلك-:يتكون من راس المال المدفوع للمصرف والاحتياطيات والارباح غير الموزعة ؛ اما عناصر راس المال الممتلك فهي قيمة الأسهم العادية وقيمة الاحتياطيات المختلفة والأرباح المحتجزة في حين يمثل هيكل رأس المال في المصارف من الاسهم العادية والأسهم الممتازة والاحتياطيات القانونية والاحتياطيات الخاصة والارباح المحتجزة ،ويتكون راس المال الممتلك من راس المال المدفوع والاحتياطيات بالشكل التالي:- (Al-Fatlawi, 2010, p. 20)

1-**راس المال المدفوع:** يمثل اصدار الاسهم العادية الاسلوب الرئيسي للحصول على حقوق الملكية العادية عند تاسيس الشركات لكن يغدو احتجاز الارباح الوسيلة الرئيسة للقيام بذلك بعدها. حيث يحمل السهم العادي ثلاثة قيم منها القيمة الاسمية والقيمة الدفترية والقيمة السوقيه.

2-**الاحتياطيات الرإسمالية:**- يعني كافة الفوائض التي يحصل عليها الملاك نتيجة انشطة تختلف عن النشاط الرئيسي للشركة اذ يكون على اشكال منه الارباح الناجمة عن تقلبات اسعار ارصدة العملات الاجنبية؛ وعلاوات الاصدار على الاسهم الجديدة المصدرة؛ وارباح اعادة تقويم الاصول ؛اذ تفرض الاحتياطيات بشكل اجباري على الشركة حيث تمثل نسبة . محدودة من الارباح لاغراض محددة وان الاحتياطيات الراسمالية تتميز بصعوبة توزيعها على حاملين السهم على شكل `

3-**الاحتياطيات الايرادية:**- وتسمى الاحتياطي العام او الاحتياطي الارباح المحتجزه اذ تأتي مصدر تلك الاحتياطيات من مصدر واحد ويمكن توزيعها على حملة الاسهم حسب رغبة الادارة

رابعا: قياس كفاء ة إدارة راس المال الممتلك : -تعد كفاءة الإدارة من المسلمات الإدارية التي ينبغي توفيرها في كل المجالات والفعاليات ولذلك فان عملية التوظيف والاستخدام للموارد المالية ليست غاية بحد ذاتها وانما هي وسيلة لتحقيق اهداف وغايات محددة والإدارة هي الوسيلة التي يمكن من خلالها كفكر وأسلوب ان تدير الاخرين لتحقيق غايات محددة وإنجاز اهداف بأقل ما يمكن من التكاليف وأقصر فترة زمنية. (Al-Husseini & Al-Douri, 2006, p. 85) وهناك عدد من المؤشرات التي يمكن استخدامها للتعبير عن كفاءة ادارة راس المال في البنك منها:

نسبة التداول: تلك النسبة تقيس امكانية المنشأة في تسديد مطلوباتها المتداولة من موجوداتها المتداولة ، وتحتسب عن طريق قسمة الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة وتستخدم لمعرفة قدرة البنك التجاري في مواجهة التزاماته قصيرة الاجل.
(Al Shabib, 2018, p. 61)

نسبة صافي راس المال العامل: ان هذه النسبة تستخدم للتغلب على مشكلة الحجم واالرقام المطلقة عند استخدام مبلغ صافي راس المال العامل وامكانية استخدامها للمقارنة بين المنشآت ويمكن احتساب هذه النسبة من قسمة مبلغ صافي راس المال العامل على مجموع الموجودات (Haddad, 2014, p. 66)

خامسا: الملاءة المالية للمصارف التجارية

1- **مفهوم وتعريف ملاءة راس المال الممتلك** : - ان متانة المركز المالي لأي مصرف تجاري لا يكون على اساس ما يتاح له من موارد ذاتية (راس مال) والذي يمتاز بكونه غير مرن وذلك بسبب خضوعه للسلطات النقدية وقراراتها وانما بمدى قدرته

على توفير موارد مالية من مصادر مختلفة والعمل على استثمارها بما يحقق اهداف المصرف ولكن تعتبر الموارد الذاتية مهمة جدا للمصارف من خلال مفهوم الملاءة المالية والذي يشير الى قدرة المؤسسة المالية على الوفاء بالتزاماتها في حالة وقف النشاط أو التصفية؛ كما وتشير إلى الجدوى المالية طويلة الأجل للمصارف وقدرتها على تغطية الالتزامات طويلة الأجل. يعتبر المصرف ذو ملاءة مالية إذا كان إجمالي الأصول يتجاوز إجمالي الخصوم. كما ان الملاءة المالية تمثل مشكلة طويلة الأجل اذ ان المصرف الذي لا يتمتع بالملاءة المالية فأنه يمرعاجلا او اجلا بما يسمى الاعسار المالي (Rose & hudgins, 2008, p. 47) وتعرف ملاءة راس المال بأنها القدرة المالية النهائية للوفاء بالالتزامات المصرفية وهناك من يطلق عليها القدرة الايفائية (Al-Daami, 2014, p. 29) للمصارف التجارية . وعرف Hampel واخرون (Hempel , Simonson , & Coleman , 1998, p. 265) ملاءة راس المال على انها ذلك المبلغ من راس المال الذي يكون المصرف في حاجة اليه لتلبية التزاماته المالية

2- **مؤشرات قياس الملاءة المالية:**-وتضم مؤشرات عدة من أهمها:

أ- نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات = (مجموع حقوق الملكية / إجمالي الموجودات) *100

تبين هذه النسبة مدى اعتماد البنك على رأس ماله في تكوين الموجودات، ويحاول البنك الاحتفاظ بهذه النسبة عند معدلاتها الثابتة، وعدم انخفاضها عن معدلاتها في السنوات السابقة، ومراعاة ما يقرره البنك المركزي الذي يدعم رفعها لتوفير الحماية اللازمة لأموال المودعين. (Abdel Hamid, 2000, p. 132)

ب- نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع = (حقوق الملكية / إجمالي الودائع)*100]

تبين هذه النسبة مدى اعتماد البنك التجاري على حقوق الملكية بوصفها مصدرا من مصادر التمويل، ومدى قدرة البنك على رد الودائع من الأموال المملوكة له، وان ارتفاع هذه النسبة يعني توفير الحماية اللازمة لأموال المودعين.

ج-نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض = (حقوق الملكية/ إجمالي القروض)*100

توضح هذه النسبة مدى قدرة البنك التجاري على مقابلة أخطار الاستثمار في القروض والسلفيات مع حقوق الملكية دون المساس بالودائع، وتعكس هذه النسبة درجة الخطر المتوقع في محفظة القروض، ويجب على كل بنك الاحتفاظ بنسبة معينة من الاستثمار في كل نوع من أنواع محفظة القروض على شكل احتياطات بهدف تغطية أخطار الائتمان وعدم السداد وهناك مؤشرات اخرى مثل مؤشر (خطر الائتمان ومؤشر نسبة حق الملكية الى الاستثمارات المالية) وغيرها وقد تم اختيار المؤشرات اعلاه لقياس ملاءة راس المال في هذا البحث كونها تتعلق بحماية حقوق المودعين والمقرضين مباشرا وهذا مايرمي البحث لقياسه على اساس الودائع. (Al-Obaidi, 2014, p. 76)

سادسا: الودائع المصرفية

1-مفهوم وتعريف الوديعة المصرفية :-(سمحان ، 1997:55). (الحسيني ، 19:2010) تعرف الوديعة بانها المال الذي يوضع عند شخص لاجل الحفظ وتعرف كذلك بانها عقد يلتزم فيه المودع لديه بالمحافظة على الشيء ثم رده بعينه في الموعد المتفق عليه الى صاحبه " المودع " والوديعة لا تنقل ملكية الشيء وانما تنقل حيازته الى الشخص المودع لديه لمدة معينة ومن ثم تعاد بعينها (Al-Najafi, 1982, p. 14)ولقد عرف قانون المصارف العراقي الوديعة بانها (مبلغ نقدي يدفع لشخص سواء اكان مثبتا في سجل ام لا للشخص المستلم للمبلغ بشروط تقتضي سداد الوديعة او تحويلها الى حساب اخر بفائدة او بعلاوة او بدون فائدة او علاوة اما عند الطلب او في وقت او ظروف يتفق عليها المودع وذلك الشخص او يتفق عليها نيابة عنهما (Iraqi Banking Law No. 93, 2004)

2-اهمية الودائع المصرفية :- تمثل الودائع لدى المصارف التجارية اهمية كبيرة وتشمل القسم الاكبر من الموارد المتاحة للمصرف بغية استخدامها في انشطته المتعددة، فهي ضرورية لعمليات الاستثمار ، والاقراض ، وتقديم التسهيلات المصرفية

وغيرها... الخ. بعبارة اخرى ان المصارف التجارية تتعامل باموال الغير (اموال المواطنين او الشركات او المؤسسات الحكومية او غيرها) واستنادا الى ما تقدم فان اهمية حسابات الودائع تبرز في النقاط الاتية :

أ- تؤدي المصارف التجارية دورا اساسيا ومهما في تعبئة المدخرات وتوجيهها الى قنوات استثمارية منتجة تزيد من عملية التراكم الراسمالي على مستوى الاقتصاد الكلي وخلق موجودات جديدة او تحسين القدرة الانتاجية للموجودات القائمة مما يؤدي الى زيادة انتاجية المجتمع. (Quinn, 1999, p. 26)

ب- تعد الودائع أكثر خصوبة واقل تكلفة من راس المال والاحتياطات اذ لا يمكن للمصرف ان يعتمد عليهما في تدعيم طاقته الاستثمارية ، كما ان تكلفتها تفوق تكلفة الودائع المصرفية.

ت- تعد الودائع وسيلة للحد من الضغوط التضخمية التي ترافق عملية التنمية الاقتصادية ، وذلك لان الودائع تمثل حجب جزءا من الدخل الممكن التصرف به في شراء السلع والخدمات مما يؤدي الى تقييد الاستهلاك وهو يمثل شرطا ضروريا لتحقيق الاستقرار النقدي والتخفيف من الضغوط التضخمية . (Al-Azzawi, 1997, p. 22)

ث- تعد الودائع من أقدم الخدمات التي تقدمها المصارف التجارية. ويطلق عليها ودائع تحت الطلب بسبب امكانية سحبها من قبل المودع في اي وقت يشاء سواء كانت بشيك بالنسبة للحسابات الجارية او نقدا بالنسبة للودائع اذ اصبحت هذه الودائع تمثل نسبة كبيرة من خدمات المصارف التجارية في الاقتصاد الوطني. (Rose P. , 1991, p. 36)

تقوم المصارف التجارية بتعبئة المدخرات ، وتوزيع الموارد المتاحة بكفاءة على الانشطة الاستثمارية المختلفة، وبذلك تساهم في دعم الاقتصاد الوطني فعلى سبيل المثال تقوم المصارف التجارية بتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية المختلفة وذلك عن طريق تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية معتمدة على موارد المصرف الخارجية من الودائع بشكل اساس فضلا عن مواردها الداخلية المتمثلة براس المال والاحتياطيات التي لا تشكل الا نسبة قليلة. (Koch & Macdonald, 2000, p. 102)

س-تؤدي المصارف التجارية خدمة هامة للاقتصاد الوطني بقبولها للودائع لكونها تسهل عملية الدفع الناجمة عن عمليات التبادل التجاري بامان وبأقل المخاطر او انعدامها ، وتشجع الادخار الذي يمثل ركنا اساسيا في عملية التوازن الاقتصادي ، والاستثمار النقدي فضلا عن استخدام الاموال في المجالات الاقتصادية المختلفة (Hindi, 1996, p. 144)

3-أنواع الودائع المصرفية:-يتم تصنيف الودائع حسب الغرض الذي تخدمه، وفيما يأتي أكثر التصنيفات شيوعاً:

أ- **حساب التوفير المصرفي** :-وهو أكثر نوع من الودائع شيوعاً؛ لأنَّه يسمح بإيداع مبلغ قليل والذي يجذب أكبر شريحة من المجتمع وهم ما يسموا بصغار المتعاملين، وكما يوحي اسم هذه الوديعة فهو يناسب الأفراد ذوي الدخول المحدودة والذين يتطلعون إلى توفير المال، ويمكن أن يتم فتح هذا الحساب عن طريق إيداع أوليّ يعتبر الحد الأدنى للإيداع، وتختلف قيمة هذا الإيداع من بنك إلى آخر، ويمكن للعملاء السحب من هذا الحساب بعدّة طرق كالتوقيع على وثيقة السحب أو من خلال بطاقة الصرّاف الآليّ، ويمكن للبنوك أن تضع حدًّا لمبلغ السحوبات أو على عدد عمليات السحب، ويتم منح المتعاملين فائدةً على هذا الإيداع كنسبة مئويّة من المبلغ كاملًا أو المبلغ الذي يقبل الاستثمار، وتختلف هذه النسبة بين البنوك، ولكنَّ هنالك العديد من الاشتراطات للحفاظ على حدّ أدنى من الرصيد في الحساب بحيث لا يُسمح بسحبه، والذي يختلف من بنك لآخر. (Al-Allaq, 2001, p. 69)

ب- **حساب الوديعة الجارية** :-ويجذب هذا النوع من الحسابات كبار رجال الأعمال والشركات والمؤسسات مثل المدارس والكليات والمستشفيات وغيرهم الذين يقومون بعمليات الدفع من خلال حساباتهم المصرفيّة، وذلك بسبب وجود قيود محددة على السحوبات في حسابات التوفير مثل مبالغ السحوبات وعدد مرات السحوبات والحدّ الأدنى من الرصيد في هذا الحساب، فهم يرغبون بوجود حساب يمكن من خلاله السحب غير المحدود، وفي بعض الحالات يتم الطلب منهم إيداع حد أدنى من الرصيد ولا مشكلة فيما بعد إذا قام العميل بسحب هذا المبلغ، ولكن لا توجد أيّ فائدة يتم دفعها لأصحاب هذه الحسابات، بل ويطلب من أصحاب هذه الحسابات دفع مبلغ معين على فترات دوريّة سنويّة أم شهريّة مقابل الرسوم التشغيليّة لهذا الحساب،

وتكتسب بعض أنواع هذه الحسابات ميزة السحب على المكشوف، وتعني أنَّ البنوك تسمح لأصحاب هذا النوع من الحساب أن يقوم بسحب مبالغ زائدة على مبلغ الوديعة، ويسمى المبلغ الزائد عن الوديعة بتسهيلات السحب على المكشوف، بحيث يكون ذلك لأنواع محددة من العملاء أو من الحسابات. (Vialles, 2005, p. 84)

ج-**حساب الوديعة الثابتة** :-ويعد هذا النوع الأكثر تفضيلاً لعملاء البنوك الذين يرغبون في الاحتفاظ بأموالهم لفترة أطول، وذلك مقابل حصول أصحاب هذه الودائع على معدل فائدة أعلى من الحسابات التوفيريّة، التي تكون عادةً لفترات قصيرة ولصغار العملاء الذين يقومون بالإيداع ثم السحب بشكل متكرر وفجائي، وتقوم فكرة هذا النوع من الحسابات على إيداع مبالغ نقديّة في حساب وديعة ثابتة لدى البنك لمدة تتراوح بين 15 يومًا وال 3 سنوات ولا يمكن للعميل سحب هذه الوديعة خلالها، ولكن قد يحتاج العملاء للسحب ولا مشكلة في ذلك ولكن يقوم البنك بإعطائهم نسبة فائدة أقل مما تم الاتّفاق عليه مسبقاً، كما تقوم البنوك عادةً بوضع فترات معيّنة خلال المدة تمكن العميل من السحب أو التعديل بإيداع مبلغ أكبر على الوديعة الأصلية، وفي نهاية المدة يتمكن العميل من سحب الوديعة كاملةً أو تجديدها، ويستخدمها الكثير من المستثمرين الذين يقومون بإيداع مبلغ كبير كوديعة ثابتة لدى البنك من أجل الحصول على تمويل معيّن من البنك نفسه (Abu Ahmed & Qaddouri, 2005, p. 164)

ح-**حساب الودائع المتكررة**:-ويعد هذا النوع من الودائع ودائع متوسطة الفئة، بحيث يمكن لعملائها القيام بفتح الحساب بشكل فرديّ أو بشكل مشترك مع شخص آخر، وعند فتح هذا النوع من الحساب يقوم البنك بوضع شروط للعميل منها؛ ضرورة إيداع مبلغ معين ثابت في كل شهر، ويتم دفع الوديعة مع الفوائد إلى العميل في نهاية المدة، كما يمكن للعميل أن يقوم بسحب الوديعة قبل استحقاقها واستعادة أمواله التي قام بإيداعها إضافةً إلى الفوائد التي حققتها الوديعة إلى تلك الفترة، ويتم منح معدلات فائدة على هذا النوع من الودائع بمعدل أعلى من الفوائد التي تُمنح إلى أصحاب الودائع التوفيريّة وبشكل أقل من الودائع الثابتة.(Vizza , 2004, p. 19)

المبحث الثالث / الجانب العملي للبحث

اولا: التحليل المالي لمؤشرات (الملاءة المالية) المستخدمة في البحث

1- **تحليل مؤشر حقوق الملكية الى مجموع الموجودات**:-يستخدم هذا المؤشر في قياس مدى قدرة المصرف التجاري في تعويض خسائره المحتملة في الموجودات الثابتة من راس المال الممتلك فكلما زادت النسبة فانها تعبر عن متانة راس المال الممتلك في ضمان موجوداته من الخسائر المحتملة ومن جهة اخرى فان هذا المؤشر يكون جزء من المؤشرات التي يدرسها الزبائن قبل ايداع اموالهم في المصرف كونه يعبر عن تامين موجوداته في مواجهة الخسائر مما يشجع الزبائن على التعامل مع المصارف ذات الامان العالي. والتي يمكن تحليلها حسب الجدول الاتي:

جدول رقم (1) تحليل نسب مؤشر حقوق الملكية الى مجموع الموجودات للمصارف التجارية عينة البحث

اسم المصرف	2018	2019	2020	2021	2022	المعدل الكلي
مصرف بابل التجاري	0.725	0.369	0.60	0.59	0.577	0.572
المصرف التجاري العراقي	0.640	0.605	0.499	0.614	0.616	0.595

المصدر:من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف التجارية عينة البحث للفترة من(2018-2022)

يعرض الجدول(1) التغييرات الحاصلة في نسب قياس مؤشر حقوق الملكية الى مجموع الموجودات ففي مصرف بابل التجاري نلاحظ ان اعلى نسبة كانت في عام 2018 (0.725) اذ بلغ راس المال الممتلك في هذه السنة (272,444,261,006) اما مجموع الموجودات فقد بلغت(375,666,557,542) وهذا يعكس قدرة راس المال الممتلك في مواجهة الخسائر المحتملة في

موجوداته ،اما أدني نسبة فكانت في عام 2019(0.369) مما يعني تراجع كبير في قدرة راس المال في مواجهة الخسائر المصرفية. اما في المصرف التجاري العراقي فيلاحظ في نفس الجدول اعلاه ان اعلى نسبة لمؤشر حقوق الملكية الى مجموع الموجودات كانت ايضا في العام 2018 اذ حقق نسبة قدرها (0.640) اذ بلغت حقوق الملكية في هذه السنة (283,958,246,000) اما مجموع موجوداته فقد بلغت (443,945,613,000) وهذا يعني ان راس المال الممتلك يمكن ان يغطي فقط 60% من خسائر المصرف المحتملة اما ادنى نسبة فكانت عام 2020 (0.449) اذ نجد تراجع ملحوظ في كفاءة راس المال لضمان الموجودات في المصرف وبصورة عامة نجد ان المصرف التجاري لديه نسبه لايستهان بها من موجوداته مولت من اموال القروض الخارجية وهذه النسبة ممكن ان تشكل تهديد جدي للمصرف في اوقات الازمات.

شكل (1): تطور نسبة مؤشر حقوق الملكية الى مجموع الموجودات للمصارف التجارية عينة البحث للفترة من(2018-2022)

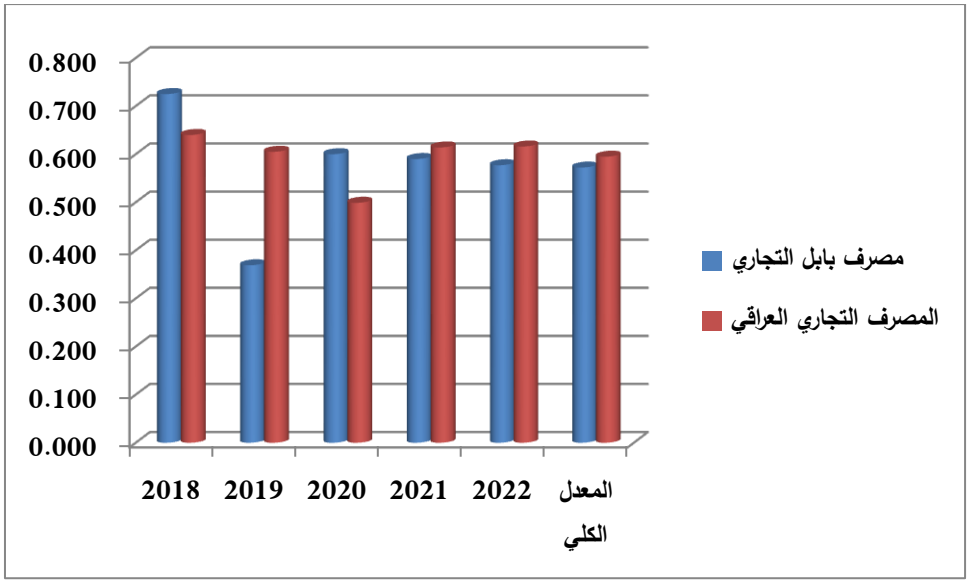

المصدر: من اعداد الباحث

2- **تحليل مؤشر حقوق الملكية الى مجموع القروض:** يستخدم هذا المؤشر في قياس مدى قدرة المصرف في مواجهة الفشل في استرداد اموال القروض المتعثرة فكلما زادت النسبة هذا يعني ان المصرف يمتلك هامش امان أكبر وهذا ما يشجع الزبائن على ايداع اموالهم في المصرف اذ يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات المهمة المؤثرة على قرارات الزبائن في ايداع اموالهم في المصارف التجارية اذ لايمكن للزبائن ان يتعاملوا مع مصارف لا تمتلك اي هوامش امان تغطي فشل استرداد اموالها كون هذه المصارف تكون عرضة للإفلاس أكثر من غيرها صاحبة هامش الامان الاكبر. ويظهر الجدول ادناه تحليل أكثر لنسب هوامش الامان في المصارف التجارية عينة البحث.

جدول رقم (2) تحليل نسب مؤشر حقوق الملكية الى مجموع القروض للمصارف التجارية عينة البحث

اسم المصرف	2018	2019	2020	2021	2022	المعدل الكلي
مصرف بابل التجاري	18.68	32.21	27.40	27.34	10.48	23.22
المصرف التجاري العراقي	11.56	8.70	9.78	8.34	9.50	9.58

المصدر:من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف التجارية عينة البحث للفترة من(2018-2022)

يعرض الجدول (2) التغييرات الحاصلة في نسب مؤشر حقوق الملكية الى المجموع القروض اذ نجد في مصرف بابل التجاري ان اعلى نسبة لهذا المؤشر سجلت في عام 2019 فقد بلغت (3221%) اذ بلغت حقوق الملكية لهذه السنة (273,170,203,927) اما مجموع القروض فقد بلغ (8,478,743,279)وهذا يعني ان راس المال الممتلك يمكن ان يوفر هامش امان لفشل استرداد الاموال كبير جدا اما ادنى نسبه فقد سجلت في عام2022 اذ بلغت (1048%) وهذا يمثل ادنى مستوى من هامش الامان الذي

يوفره راس المال الممتلك في مواجهة الفشل في استرداد اموال القروض ولكن يبقى مستوى جيد اذ يمكن تغطية اموال القروض (10مرات). اما بالنسبة للمصرف التجاري العراقي فقد سجلت اعلى نسبة لهذا المؤشر في عام 2018اذ بلغت (1156%) اذ بلغت حقوق الملكية لهذه السنة (283,958,246,000) اما مجموع القروض فقد بلغت (24,548,084,000) وهذا يعني ان راس المال الممتلك يوفر هامش امان في مواجهة القروض المتلكئة بمقدار (11 مرة) اما أدني نسبة فكانت في عام 2021 (834%) وهذا هو العام الذي كان فيه اقل نسبة هامش امان لمواجهة فشل استرداد الاموال .

شكل (2): تطور نسبة مؤشر حقوق الملكية الى مجموع القروض للمصارف التجارية عينة البحث للفترة من(2018-2022)

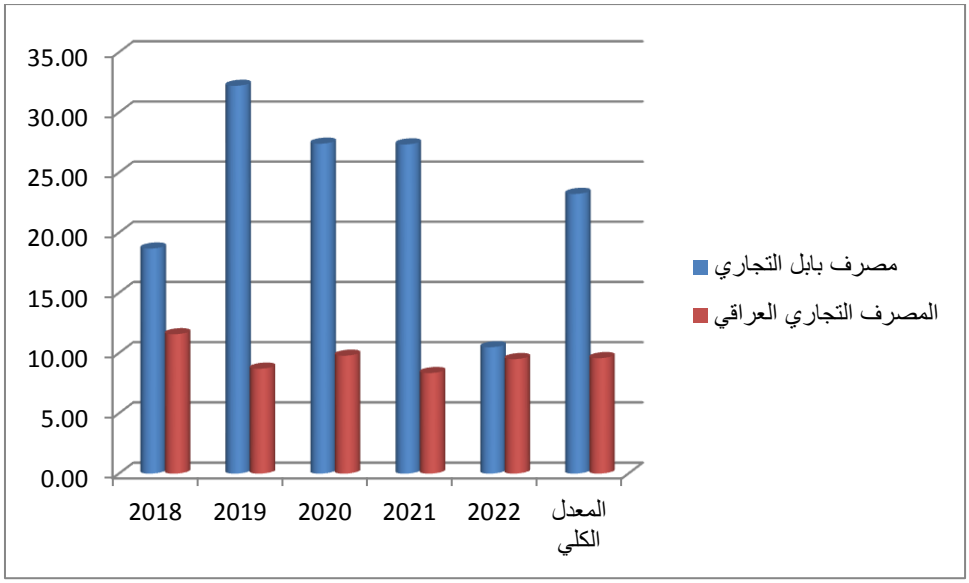

المصدر: من اعداد الباحث

3-تحليل مؤشر حقوق الملكية الى مجموع الودائع.: يعتبر هذا المؤشر من اهم المؤشرات التي يعتمد عليه الزبائن في اتخاذ قراراتهم في ايداع الاموال لدى المصارف التجارية اذ ان هذا المؤشر ذا تاثير مباشر على ودائعهم فهو يقيس قدرة حقوق الملكية للمصرف التجاري في حماية اموال المودعين ومدى قدرة المصرف على رد الودائع من رصيد راس المال الممتلك وكذلك هذا المؤشر يعتبر من المؤشرات الي يراقبها البنك المركزي باستمرار كونه يتعلق بحماية اموال المودعين التي تعتبر اساس عمل المصارف التجارية ، والجدول الاتي يبين نسب هذا المؤشر للمصارف التجارية عينة البحث.

جدول رقم (3) تحليل نسب مؤشر حقوق الملكية الى مجموع الودائع للمصارف التجارية عينة البحث

اسم المصرف	2018	2019	2020	2021	2022	المعدل الكلي
مصرف بابل التجاري	3.93	2.15	1.74	1.64	1.66	2.22
المصرف التجاري العراقي	2.11	1.85	1.12	1.96	1.94	1.80

المصدر:من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف التجارية عينة البحث للفترة من(2018-2022)

يعرض الجدول رقم(3) التغييرات الحاصلة في نسب مؤشر حقوق الملكية الى مجموع الودائع للمصارف عينة البحث وخلال المدة المبحوثة ففي مصرف بابل التجاري نجد ان اعلى نسبة لحقوق الملكيةعلى مجموع الودائع كانت في عام 2018 فقد بلغت (393%) اذ بلغت حقوق الملكية في حينه (272,444,261,006) دينار اما مجموع الودائع فقد بلغت (69,247,417,519) دينار وهذا يعني قدرة المصرف على تغطية الودائع من رصيد راس المال الممتلك(4 مرات). اما أدني نسبة فقد كانت في عام 2021 فقد بلغت (164%) وهذا يعني انخفاض قدرة المصرف في ضمان ودائع المودعين لكن تبقى ضمن النسب المقبولة.

اما في المصرف التجاري العراقي فالحال لايختلف كثيرا عن مصرف بابل فقد كانت اعلى نسبة لهذا المؤشر سجلت في عام 2018 ايضا بنسبة (211%) اذ بلغت حقوق الملكية في حينه (283,958,246,000) دينار اما مجموع الودائع فقد بلغت (134,557,823,000) وهذا يعني ان المصرف قادر على تغطية ودائع العملاء (2 مرة) من رصيد راس المال الممتلك اما

أدني نسبة فقد كانت في عام 2020 اذ بلغت (112%) وهذا يعني انخفاض في قدرة راس المال المصرف في تغطية الفوائد الى (1.12) مرة ومع انخفاضها تبقى نسبة مرتفعة ومشجعة للزبائن .

شكل (3): تطور نسبة مؤشر حقوق الملكية الى مجموع الودائع للمصارف التجارية عينة البحث للفترة من(2018-2022)

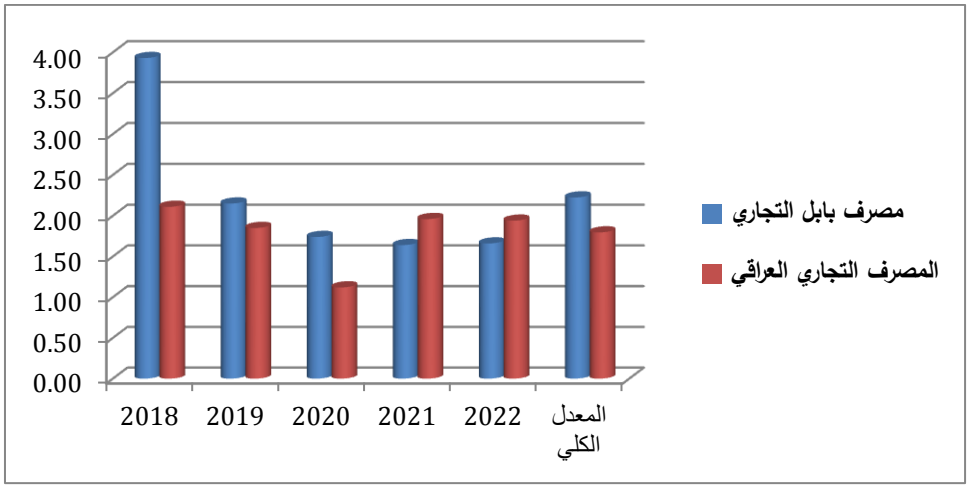

المصدر: من اعداد الباحث

4- **تحليل مجموع الودائع في المصرف التجارية عينة البحث** :-يعرض الجدول ادناه التغييرات الحاصلة في مجموع الودائع في المصارف التجارية عينه البحث خلال المدة المبحوثة اذ يلاحظ من ان الودائع بمختلف اشكالها اتخذت مستويات متدنية خلال فترة البحث وكذلك يلاحظ من خلال تحليل هذه الارقام ان المصارف التجارية عينه البحث لم تستقطب الودائع بالصورة المطلوبة اذ تعتمد على التمويل الداخلي (راس المال) أكثر مما تعتمد على جذب هذه الودائع باعتبارها اهم مصدر من مصادر التمويل وكذلك تتميز بكلفتها المنخفضة. ومن الجدول ادناه نتعرف على حجم الودائع في المصارف التجارية عينة البحث خلال المدة المبحوثة.

جدول رقم (4) تحليل نسب مجموع الودائع للمصارف التجارية عينة البحث

اسم المصرف	2018	2019	2020	2021	2022	المعدل الكلي
مصرف بابل التجاري	69,247,417,519	126,548,882,747	150,146,557,388	155,994,333,861	154,895,002,000	131,366,438,703
المصرف التجاري العراقي	134,557,823,000	146,614,489,000	272,760,127,000	160,102,573,000	168,005,516,000	176,408,105,600

المصدر:من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف التجارية عينة البحث للفترة من(2018-2022)

فبالنظر الى البيانات الواردة في الجدول اعلاه نجد ان مصرف بابل التجاري عمل على جذب الودائع خلال المدة بصورة تصاعدية فقد كانت مجموع الاموال المودعة فيه عام 2018 (69,247,417,519) الى ان اصبحت في عام 2021(155,994,333,861) وهي اعلى قيمة حققها المصرف خلال سنوات البحث ، ومع هذا تبقى الاموال المودعة دون المستوى المطلوب للنشاط المصرفي . اما فيما يخص المصرف التجاري العراقي فنلاحظ ان هناك تذبذب واضح في اقيام الودائع المودعة لديه خلال سنوات البحث فنجد ان أدني قيمة سجلت للودائع بانواعها كافة في عام 2018 اذ بلغت (134,557,823,000)دينار اما اعلى قيمة فكانت في عام 2020 (272,760,127,000)اما باقي السنوات فنلاحظها بوضوح تام مابين الارتفاع والانخفاض وهذا يوضح ضعف الخطط والدراسات الموضوعة لجذب ودائع الزبائن.

ثانيا: اختبار الفرضيات

1- **اثبات فرضية البحث لمصرف بابل التجاري**:- لغرض اختبار فرضية البحث والتي تنص على (وجود علاقة ارتباط وأثر ذات دلالة معنوية بين مؤشرات الملاءة المالية وجذب الودائع) فقد تم استخدام الارتباط الخطي البسيط والانحدار المتعدد (التدريجي)

كونه يعطي بيانات احصائية أكثر تفصيلا تساعد على الفهم لمعرفة مدى وجود علاقة ارتباط وأثر بين المتغيرات ، وكما مبين في الجدول ادناه:

جدول (5) تحليل علاقة الارتباط والاثر (لملاءة راس المال الممتلك على جذب الودائع) للمصارف عينة البحث

النموذج	معامل الارتباط R	معامل التاثير (R Square)	B	F	Sig.
1	.395[a]	.156	-.395	.555	.510[b]
2	.420[b]	.176	-.169	.214	.824[c]
3	1.000[c]	.998	-.018	731.601	.027[d]

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية والبرنامج الاحصائي (23.Spss)

أظهرت نتائج تحليل فرضية البحث ان هناك علاقة ارتباط واثر قوية ودالة معنويا بين (مؤشرات قياس الملاءة المالية وجذب الودائع) في مصرف بابل التجاري وبالرجوع الى تفاصيل البيانات الاحصائية نجد عند اختبار مؤشر نسبة حقوق الملكية الى مجموع الموجودات كان معامل ارتباطه(R) مع المتغير التابع ضعيف(.395) وان معامل تفسيره كان (.156) اي ان المؤشر المذكور استطاع تفسير المتغير التابع بمعدل 15.6% فقط وان قيمة S المعنوية كانت (.510) اي غير ذي دلالة معنويا اما قيمة (B) كانت (-.395) وكما مبين بالنموذج (1) من الجدول اعلاه وعند اضافة مؤشر نسبة حقوق الملكية الى القروض ايضا للاختبار اظهرت النتائج ان معامل الارتباط ضعيف(R) (.420) وان معامل تفسيره كان (.0617) اي ان المؤشرين المذكورين استطاعا تفسير المتغير التابع بمعدل 6.17% فقط وان قيمة S المعنوية كانت (.824) اي غير ذي دلالة معنويا اما قيمة (B) كانت (-.169) وكما مبين بالنموذج (2) وعند اضافة المؤشر الثالث للمتغير المستقل (ملاءة حقوق الملكية الى مجموع الودائع) وقياس درجة ارتباط وتاثير جميع المؤشرات مجتمعة بالمتغير التابع (جذب الودائع) اظهرت النتائج علاقة ارتباط قوية جدا(100%) وبمعامل تفسير (.993) اي ان مؤشرات المتغير المستقل استطاعت تفسير 99.3% من المتغير التابع اما قيمة S المعنوية فكانت (.027) اي ان هناك علاقة ارتباط واثر قوية جدا وذات دلالة معنوية بين المتغير المستقل (مؤشرات الملاءة المالية) والمتغير التابع (جذب الودائع) وعند النظر بصورة عامة الى التحليل الاحصائي الخاص بقياس علاقة مؤشرات الملاءة المالية(المتغير المستقل) مع جذب الودائع المصرفية (المتغير التابع) نجد ان مؤشر نسبة حقوق الملكية الى مجموع الودائع هو المؤشر الاكثر تاثيرا على المتغير التابع وهذا مايفسر كون هذا المؤشر ذو علاقة مباشرة بودائع الزبائن . اما المؤشر الاقل تاثيرا في جذب الودائع فهو نسبة حقوق الملكية الى مجموع القروض وهذا يوضح حقيقة ليس كل المودعين يهتمون بالاطلاع على نسبة الاموال المتعثرة السداد كون اغلب المودعين من الطبقات التي تجهل هكذا بيانات ومن بينات الجدول اعلاه نوكد رفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة التي تشير الى وجود علاقة ارتباط وأثر ذات دلالة معنوية بين المتغر المستقل والمتغير التابع.

2- **اثبات فرضية البحث للمصرف التجاري العراقي:-** لغرض اختبار فرضية البحث والتي تنص على (وجود علاقة ارتباط وأثر ذات دلالة معنوية بين مؤشرات الملاءة المالية وجذب الودائع) فقد تم استخدام الارتباط الخطي البسيط والانحدار المتعدد (التدريجي) كونه يعطي بيانات احصائية أكثر تفصيلا تساعد على الفهم لمعرفة مدى وجود علاقة الارتباط والاثر بين المتغيرات، وكما مبين في الجدول ادناه:

جدول (6) تحليل علاقة الارتباط والاثر (للمؤشرات الملاءة المالية على جذب الودائع) للمصارف عينة البحث

النموذج	معامل الارتباط R	معامل التاثير (R Square)	B	F	Sig.
1	.977[a]	.954	-.97	62.279	.004[a]
2	.979[b]	.959	-.069	23.194	.041[b]
3	0.987[c]	.973	2.88	12.108	.0207[c]

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية والبرنامج الاحصائي (23.Spss)

أظهرت نتائج تحليل فرضية البحث ان هناك علاقة ارتباط وأثر قوية ودالة معنويا بين (مؤشرات قياس الملاءة المالية) (وجذب الودائع) في المصرف التجاري العراقي وبالرجوع الى تفاصيل البيانات الاحصائية نجد عند اختبار مؤشر نسبة حقوق الملكية الى

مجموع الموجودات كان معامل ارتباطه(R) مع المتغير التابع قوي (.977) وان معامل تفسيره كان (.954) اي ان المؤشر المذكور استطاع تفسير المتغير التابع بمعدل 4 .95% وان قيمة S المعنوية كانت (.004) اي `, دلالة معنويا اما قيمة (B) كانت (- 977.) وكما مبين بالنموذج (1) من الجدول اعلاه وعند اضافة مؤشر نسبة حقوق الملكية الى القروض ايضا للاختبار اظهرت النتائج ان معامل الارتباط اقوى من المؤشر الاول اذ بلغ (R) (.979) للمؤشرين معا وان معامل تفسيرهما كان (.959) اي ان المؤشرين المذكورين استطاعا تفسير المتغير التابع بمعدل 95.9% وان قيمة S المعنوية كانت (.041) اي ذو دلالة معنويا اما قيمة (B) كانت (-069.) وكما مبين بالنموذج (2) وعند اضافة المؤشر الثالث للمتغير المستقل (نسبة حقوق الملكية الى مجموع الودائع) وقياس درجة ارتباط وتاثير جميع المؤشرات مجتمعة بالمتغير التابع (جذب الودائع) اظهرت النتائج علاقة ارتباط قوية جدا(.987) وبمعامل تفسير (.973) اي ان مؤشرات المتغير المستقل استطاعت تفسير 97.3% من المتغير التابع اما قيمة S المعنوية فكانت (.0207) اي ان هناك علاقة ارتباط وأثر قوية جدا وذات دلالة معنوية بين المتغير المستقل (مؤشرات الملاءة المالية) والمتغير التابع (جذب الودائع) وعند النظر بصورة عامة الى التحليل الاحصائي الخاص بقياس علاقة مؤشرات الملاءة المالية(المتغير المستقل) مع جذب الودائع المصرفية (المتغير التابع) نجد ان مؤشر نسبة راس المال الممتلك الى مجموع الودائع هو المؤشر الاكثر تاثيرا على المتغير التابع وهذا مايفسر كون هذا المؤشر ذو علاقة مباشرة بودائع الزبائن . اما المؤشر الاقل تاثيرا في جذب الودائع فهو نسبة راس المال الممتلك الى مجموع القروض.

المبحث الرابع / الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات

1- ان ارتفاع نسبه مؤشر راس المال الى اجمالي القروض يدل على حالتين متعاكستين الاولى هو توفير الحماية والامان للمصارف من المخاطر الخاصه بالاموال المقرضة الى الغير ومن جهه ثانيه ضعف استثمار اموال راس المال الممتلك في السوق .

2- ن ارتفاع مؤشر راس المال الى مجموع الودائع أكثر من النسب المقرره وان كان يدل على توفير حماية كافيه لاموال المودعين ففي الوقت نفسه يدل على ضعف سياسة المصرف في جذب اموال المودعين.

3- من خلال التحليل المالي تبين ان هناك ضعف واضح في سياسات البنوك التجاري المبحوثة في جذب الودائع المصرفية من خلال تبيان نسبة راس المال الى مجموع الودائع

4- ان مؤشر مجموع حقوق الملكية الى مجموع القروض هو المؤشر الاقل تأثيرا على قرارات المودعين وبالتالي المؤشر الاقل تأثيرا في جذب الودائع المصرفية.

5- ان مؤشر نسبه حقوق الملكية الى مجموع الودائع أكثر المؤشرات تاثيرا في جذب الودائع كونه مؤشر ذو تماس مباشر مع اموال المودعين.

6- ضعف الوعي المصرفي لدى افراد المجتمع يقابله عدم جدية المصارف في الاعتماد على اموال المودعين وضعف استثماراتها كل هذه العوامل ادت الى ضعف ايداع الاموال في المصارف التجارية.

ثانيا: التوصيات

1- ضرورة وضع الاليات التشغيلية المناسبة في استقطاب اموال الغير كون المصارف التجارية لم تصل الى النسبة المقررة لاستقطاب الودائع حسب لجنة بازل 3 وتعليمات البنك المركزي وهذا مااظهره مؤشر نسبة حقوق الملكية الى مجموع الودائع.

2- ضرورة وضع سياسات فعالة من قبل المصارف عينه البحث تساعد في جذب الودائع كون المصارف عينة البحث لديها قصور واضح في هذا الجانب وهذا مااظهره مؤشر نسبة حقوق الملكية الى مجموع الودائع.

3-ضرورة العمل على تقليل اعتماد البنوك في تمويل موجوداتها على اموال الغير لما في ذلك من مخاطر محتملة في حالة العسر المالي وهذا ماظهره مؤشر نسبة حقوق الملكية الى مجموع الموجودات.

4-امكانية توسع المصارف في سياسة منح القروض والائتمانات الاخرى وذلك لتوفرالسيولة الازمة لذلك مع توفرسياسة ائتمانية سليمة وحسب ماظهر مؤشر حقوق الملكية الى اجمالي القروض من نتائج.

5-عدم اعتماد المصارف التجارية على مؤشر نسبة حقوق الملكية الى مجموع القروض واستبداله بمؤشرات اخرى في الدراسات اللاحقة لجذب الودائع حيث اظهر تاثيرا ضعيفا في الاختبارات الاحصائية للمصارف عينة البحث.

References

1- Abdel Hamid, A. (2000). *Comprehensive Banks, Their Operations and Management.* University House for Printing and Publishing.
2- Abu Ahmed, R. S., & Qaddouri, F. M. (2005). *Banking Department.* Mosul: Dar Al-Atheer for Printing and Publishing.
3- Al Shabib, D. K. (2018). *Principles of Financial Management.* Amman: Dar Al-Manhaj for Publishing and Distribution.
4- Al-Allaq, B. A. (2001). *Banking Management - Career Introduction.* Challenge University.
5- Al-Azzawi, H. (1997). *study of government banking activity in Iraq.* Al-Mustansiriya University, College of Administration and Economics.
6- Al-Daami, A. K. (2014). *Measuring the Impact of Capital Adequacy in Evaluating Banking Financial Performance.* Iraqi Journal of Administrative Sciences.
7- Al-Fatlawi, H. A.-K. (2010). *"Owned Capital and Deposits and Their Role in Determining the Bank's Lending Policy,.* hl Al-Bayt Magazine, Issue.
8- Al-Husseini, D., & Al-Douri, M. (2006). *Bank Management. A contemporary quantitative and strategic approach.* Amman: Dar Al-Wael for Printing and Publishing.
9- Al-Najafi, H. (1982). *Dictionary of Economic and Legal Terms* (Vol. 1). Baghdad: Wasit Publishing House.
10- Al-Obaidi, z. n. (2014). *the impact of changes in Owned Capital on the Profitability of Banks.*
11- Haddad, F. S. (2014). *Financial Management* (Vol. 4). Amman: Dar Al-Hamid for Publishing and Distribution.
12- Hempel , G. H., Simonson , D. G., & Coleman , A. (1998). *Bank Management: Text &Cases* (Vol. 4). New York: John Wiley & Sons, Ice.
13- Hindi, M. I. (1996). *Commercial Bank Management, An Introduction to Decision Making* (Vol. 1). Alexandria: Modern Orabi Office,.
14- Iraqi Banking Law No. 93. (2004).
15- Koch, T., & Macdonald, S. (2000). *Banking Management* (Vol. 4). The Dryden Press Harcourt College Publishers.
16- Muhammad, M., Baban, A., Mathal , M., & Fadel, R. (2013). *Measuring capital adequacy in private banks.* Baghdad: Baghdad University Journal of Economic Sciences.
17- Quinn, A. M. (1999). *Factors Influencing Demand for Bank Deposits,.* l-Mustansiriya University, College of Administration and Economics.
18- Rose, & hudgins. (2008). *bank management & firancial Services* (Vol. 7). mc grow_ hill.
19- Rose, P. (1991). *Commercial Bank Management.* Boston, USA: Richard D. Irwin Inc.
20- Vialles, R. (2005). *savoir investor en bourse avesinternet* (Vol. 2). paris: Velbert.
21- Vizza , A. P. (2004). *gestion financiere* (Vol. 9). Alger: berti edition.